

Distr.: General
30 November 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزينثال (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

إصلاح نظام الشراء

ممارسات الأمم المتحدة في مجال الاستعانة بالمصادر الخارجية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - السيد نيوا (وكيل الأمين العام لخدمات الدعم المركزية): أكد باسم السيد كونور (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية) واستنادا إلى رسوم بيانية أن الحالة المالية للمنظمة في عام ٢٠٠٠ تختلف اختلافا كبيرا عن نظيرتها في عام ١٩٩٩. وأضاف أن المرء ليتساءل عما إذا كانت المنظمة تملك ما يلزم من الأموال لتنفيذ المبادرات التي من المقرر أن تنظر فيها الجمعية العامة خلال دورتها الجارية، ولا سيما توسيع نطاق عمليات حفظ السلام، بما في ذلك خدمات الدعم التي يوفرها المقر، وتحسين حماية موظفي الأمم المتحدة، ورصد موارد إضافية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وإعداد خطة إدارية للاستثمار من أجل إصلاح مقر المنظمة. وأوضح أن الرسوم البيانية أعدت استنادا إلى البيانات المتاحة في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٢ - وقال إن قياس مبلغ الاشتراكات المسددة إلى مبلغ الاشتراكات المقررة هو المؤشر الأول الذي يبين حالة مالية الأمم المتحدة، موضحا أن المبلغ الإجمالي للاشتراكات المقررة في عام ٢٠٠٠، وهو ٣,٣ بلايين من الدولارات، يعتبر أعلى المبالغ المقررة خلال السنوات الخمس الماضية وقد يرتفع إلى ٣,٥ بلايين من الدولارات في عام ٢٠٠١، بينما ظل مبلغ الاشتراكات المقررة للميزانية العادية مستقرا؛ إذ لم يسجل أي ارتفاع خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠. بيد أنه قد يرتفع في عام ٢٠٠١. وعلى نقيض ذلك، ما انفكت الاشتراكات المقررة للمحكمتين ترتفع منذ إنشائهما وقد تزداد أكثر في عام ٢٠٠١ لتقارب ٢٠٠ مليون دولار. وتعتبر الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام أكثر الاشتراكات ارتفاعا وأكثرها تقلبا. فقد

سجلت مستويات قياسية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (إذ بلغت ٣,٢ بليون دولار و ٣,٤ بلايين من الدولارات على التوالي)، ولكنها سرعان ما انخفضت في عام ١٩٩٦ وتقلصت إلى نحو ٩٠٠ مليون دولار في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. بيد أن الوضع قد يتغير في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فمن المتوقع أن تزداد الموارد اللازمة بنسب كبيرة نظرا للولايات الجديدة التي أسندت إلى المنظمة في إطار حفظ السلام وإعمار الدول. وخلال عام ٢٠٠٠، سجلت المساهمات المقررة المخصصة لعمليات حفظ السلام تقلبا كبيرا؛ إذ بلغت حدا أقصى يقدر بحوالي ٧٠٠ مليون دولار في كانون الثاني/يناير وفي تموز/يوليه وظلت المنظمة تبعث الرسائل طوال السنة إلى الدول الأعضاء لتحصيل أنصبتها المقررة.

٣ - بيد أن المبالغ المدفوعة أقل بكثير من المبالغ المقررة وهو أمر يدعو إلى الأسف. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بلغ مجموع الاشتراكات غير المسددة بالنسبة للميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام وميزانية المحكمتين مجتمعتهما ٣,٩٤ بليون دولار، أي زيادة قدرها ٢٣ في المائة قياسا إلى العام الماضي، خصص منها ٢,٥ بليون من الدولارات لعمليات حفظ السلام. كما سجلت الاشتراكات غير المسددة للمحكمتين ارتفاعا؛ إذ بلغت ١٩ مليون دولار. بينما انخفضت الاشتراكات غير المسددة المقررة للميزانية العادية بمبلغ ١١١ مليون دولار.

٤ - ومن دواعي القلق أيضا أن مبلغ الاشتراكات غير المسددة في ٣٠ أيلول/سبتمبر (٣,٩٤ بليون دولار) يعادل تقريبا المبلغ الإجمالي للاشتراكات المقررة للسنة وهو ٣,٣٧٦ بليون دولار، مما يعني أن المنظمة متأخرة قرابة عام في تحصيل الأنصبة المقررة. وهذا وضع خطير يهدد المنظمة التي لديها احتياطات محدودة للغاية ولا تملك رأس مال. وينبغي الإشارة إلى أن المساهم الأكبر يدين بنسبة ٦١ في

المبلغ أكثر في عام ٢٠٠١. غير أنه من الصعب وضع توقعات في هذا المجال الذي يتأثر بعوامل عديدة يتعذر التنبؤ بها في بعض الأحيان. ويعزى ارتفاع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٠ إلى إنشاء أربع بعثات في الآونة الأخيرة هي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وباستثناء هذه البعثات الأربع التي يخصص لها مبلغ ١,٧ بليون دولار، فإن مستوى المساهمات هذا العام أقل بكثير من العام الماضي (إذ يمثل ٠,٤ بليون دولار فقط). وكانت المساهمات غير المسددة لعمليات حفظ السلام قد بلغت مستوى قياسيا إذ تقدر بـ ٢,٥ بليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر. ولذلك، فإن الاختلال بين مبلغ المساهمات غير المسددة والمساهمات المقررة يدعو للقلق، شأنه شأن تخلف الولايات المتحدة عن دفع ٥٨ في المائة من مجموع المبلغ المستحق.

٧ - بيد أن المنظمة قد تلقت عددا هاما من الاشتراكات المقررة خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر، منها ٢٠٠ مليون دولار دفعتها الولايات المتحدة، و ٦١ مليون دولار دفعتها إيطاليا و ١٧ مليون دولار دفعتها فرنسا. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستدفع قريبا مبلغا إضافيا قدره ١٠٠ مليون دولار. وينبغي الإشارة إلى أنه تم الشروع مؤخرا في تحصيل جزء هام من الاشتراكات المقررة المستحقة وتتطلع المنظمة إلى الحصول قريبا على المبالغ التي تدفعها الدول الأعضاء التي دأبت على دفع اشتراكاتها في أقرب الأوقات.

٨ - وثمة حاليا محكمتان جنائيتان دوليتان الأولى خاصة بيوغوسلافيا السابقة والثانية برواندا. ويعتزم مجلس الأمن إنشاء محكمة خاصة بسيراليون لكن مسألة تمويلها لم تدرس بعد إذ لم يُتخذ حتى الآن أي قرار بشأنها. وقد تضاعف مبلغ

المائة من المبلغ المستحق غير المسدد في أيلول/سبتمبر. ويدين ١٤ من البلدان الأخرى بنسبة ٢٥ في المائة. وتدين بقية الدول الأعضاء بنسبة ١٤ في المائة.

٥ - وبلغ إجمالي الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٥٣٣ مليون دولار، توجد نسبة ٨١ في المائة منها في ذمة الولايات المتحدة لوحدها. بيد أن السنة المالية لهذه الدولة العضو بتدئ في ١ تشرين الأول/أكتوبر، مما يجعلنا نتوقع أن متأخراتها ستخف خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من هذا العام. ومن المقرر أيضا أن يقوم اثنان من المساهمين الرئيسيين الأربعة عشر، اللذين تقدر متأخراتهما في الميزانية العادية بنسبة ١٢ في المائة، وهما البرازيل والأرجنتين، بدفع مبالغ إضافية من الآن وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد دفعت الأرجنتين في الآونة الأخيرة مبلغ ١,٥ مليون دولار. ولا زالت في ذمة ٥٣ دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها ١٧٣ دولة سبعة في المائة من المبلغ الإجمالي للاشتراكات غير المسددة. ولم تتغير هذه النسبة المئوية قياسا إلى النسب المئوية المسجلة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلا من حيث انخفاض عدد الدول الأعضاء التي لا زالت عليها متأخرات من ٧٨ دولة إلى ٥٣ دولة ونسبة المبالغ التي في ذمتها التي تمثل الآن ٧ في المائة من مجموع المستحقات مقابل ١٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وأكد أن عدد الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها كاملة قبل نهاية سنة الاستحقاق ما فتى يتزايد في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى حدوث تحسن حقيقي يسجله الأمين العام للدول الأعضاء بامتنان.

٦ - وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، تمول البعثات الأربعة عشر النشطة من الأنصبة المقررة لميزانية كل عملية من العمليات، باستثناء عمليتين تمولان من الميزانية العادية. ويقدر إجمالي الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٢,١ بليون دولار ومن المقرر أن يرتفع هذا

ما أصبح سالبا في تشرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر. وستكون الحالة في نهاية العام رهينة إلى حد بعيد بالقرارات التي سيتخذها كونغرس الولايات المتحدة بشأن دفع متأخرات هذا البلد. وهناك ثلاثة فرضيات في هذا الصدد. فحسب الفرضية الأولى، ستقوم الولايات المتحدة من الآن إلى نهاية العام بدفع الرصيد المتبقي من نصيبها المقرر للسنة الحالية وهو ٢٦٧ مليون دولار. وقد سبق لها أن قامت بذلك في عام ١٩٩٩. وحسب الفرضية الثانية، ستحتفظ الولايات المتحدة بمبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار ريثما تتأكد من أن الأمم المتحدة لم تضطلع في سنة ٢٠٠٠ بأية أعمال تتجاوز مستوى ميزانيتها العادية ووفق هذه الفرضية، سيتم دفع ١٦٧ مليون دولار فقط. وحسب الفرضية الثالثة التي يعد احتمال حدوثها ضعيفا، لن تدفع الولايات المتحدة أي مبلغ قبل نهاية العام.

١٠ - ففي الحالة الأولى، سيكون الرصيد النقدي المتاح للميزانية العادية إيجابيا بمبلغ ٤٨ مليون دولار. وهو مبلغ يقل عن المبلغ المسجل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، غير أنه يظل إيجابيا. وفي الحالة الثانية، ستكون الحالة النقدية سالبة بمبلغ ٥٢ مليون دولار، مما سيحجر المنظمة مجددا على اقتطاع مبالغ من الرصيد النقدي المخصص لعمليات حفظ السلام مرة أخرى. والحالة المفترضة في السيناريو الثالث حالة قصوى؛ إذ سينتج عنها عجز كبير. ونظرا للشكوك التي تكتنف مآل المناقشات في الكونغرس الأمريكي، لا يمكن استبعاد هذه الفرضية تماما. وخلص السيد نيوا إلى القول إن الحالة قد تحسنت حتى الآن بفضل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بيد أن مستوى الرصيد النقدي في نهاية العام سيكون رهينا بالإجراء الذي ستتخذه دولة واحدة.

١١ - وفيما يتعلق بيعتات حفظ السلام، تباين الحالة النقدية حسب مبلغ الأنصبة المقررة ومواقيت تحصيلها. ويبلغ الرصيد النقدي المتاح لها ذروته في فصلي الربيع والخريف من

الاشتراكات المقررة لميزانيتي المحكمتين منذ إنشائهما في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي أربع مرات ليصل حاليا إلى ١٦٦ مليون دولار. وتبلغ الميزانية المخصصة للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة حاليا ٨٨ مليون دولار، فيما تبلغ الميزانية المخصصة للمحكمة الجنائية لرواندا ٧٩ مليون دولار. وتظهر مقترحات الميزانية لعام ٢٠٠١ أن هاتين الميزانيتين ستزيدان بوتيرة سريعة. كما ارتفع عدد موظفي المحكمتين ارتفاعا ملحوظا؛ إذ تم توظيف أكثر من ١٦٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ وسيتزايد أكثر ملاكهما من الموظفين في عام ٢٠٠١. بيد أن وتيرة دفع الاشتراكات المقررة لم تكن مواكبة لتوتيرة النمو هذه. فالتأخرات، التي بلغت ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧ تقدر حاليا بمبلغ ٥٤ بليون دولار. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان عدد الدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها المقررة كاملة يبلغ ١٢٢ دولة، تدين ثلاث دول منها هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا بأكبر قسط منها، إذ تدين كل من هذه الدول الأعضاء الثلاثة بمبلغ ١٢ مليون دولار. وقد أعلنت فرنسا بأن مدفوعاتها ستتم بحلول نهاية العام ولم يقيم الاتحاد الروسي بأية مدفوعات للسنة الحالية ولا لأي سنة من السنوات السابقة. ولا تزال متأخرات الولايات المتحدة تزداد لأنها لا تدفع نصيبها المقرر كاملا.

٩ - وتعتبر الحالة النقدية أيضا مؤشرا من المؤشرات الرئيسية للحالة المالية للمنظمة. ففيما يتعلق بالميزانية العادية، بدأت السنة برصيد إيجابي (قدره ١١ مليون دولار) وظل هذا الرصيد إيجابيا لغاية حزيران/يونيه. وفي تموز/يوليه، أصبحت الحالة النقدية سالبة وظلت على تلك الحال حتى أيلول/سبتمبر عندما تلقت المنظمة دفعتين كبيرتين من اثنتين من الدول الأعضاء، منها ١٦٤ مليون دولار من اليابان و ٣٢ مليون دولار من الولايات المتحدة. وكان الرصيد إيجابيا بشكل طفيف في ٣٠ أيلول/سبتمبر. لكنه سرعان

لاحتياجات عمليات السلام الجديدة أو التي يتم تمديدتها. ويسمح بالدخول في التزامات، لا سيما الالتزامات التجارية، عند بداية بعثة جديدة أو تمديد بعثة قائمة. وتحسب المبالغ المأذون بها استناداً إلى الأذونات بالإنفاق التي تمنحها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أو الجمعية العامة. وتحدد موارد الصندوق الاحتياطي حال اعتماد الاشتراكات الأولية والبدء في تحصيلها. ويتم بعدئذ مواصلة تمويل عمليات حفظ السلام من الاشتراكات المقررة ومن التبرعات. وخير مثال على ذلك تمويل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، فحينما أنشئت هذه البعثة في عام ١٩٩٩، أذنت الجمعية العامة في البداية بإنفاق مبالغ قدرها ١٢٥ مليون دولار. وريثما يتم ورود الاشتراكات المقررة، تمت تغطية تكاليف البداية بسلفة من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وتبلغ الأنصبة المقررة ٦٢٦ مليون دولار، في حين تقدر المبالغ المحصلة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٤١٩ مليون دولار فقط، أي ما نسبته ٦٧ في المائة من المبلغ المقسم. وهذه النسبة رغم قلتها أفضل مما تحقق في بعثات أخرى كثيرة.

١٤ - وتمثل التبرعات جزءاً هاماً من الأموال المخصصة لعمليات حفظ السلام بعد مرحلة بداية البعثات. وقد تم الوفاء بكثير من الالتزامات المعلنة لصالح بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إذ تم تحصيل ٢٢٨ مليون مارك ألماني من المبلغ الموعود به وهو ٢٧٥ مليون مارك ألماني. ومن المرجح تحصيل المبلغ المتبقي وقدره ٤٦ مليون مارك ألماني قبل نهاية العام.

١٥ - وثمة مؤشر رئيسي ثالث لتحديد الحالة المالية للمنظمة وهو مستوى المديونية إزاء الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، لم يجد الأمين العام عن نهجه المتمثل في دفع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء مقابل الالتزامات المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات أثناء السنة، قبل نهاية العام،

كل عام، إذ يتم تحصيل الدفعات عادة بعد عدة شهور من التاريخ المحدد للسداد. ويتوافر لعمليات حفظ السلام في المتوسط رصيد نقدي يتراوح بين ٩٠٠ مليون دولار و بليون دولار على مدار السنة.

١٢ - لكن هذا المبلغ ليس ضخماً كما يبدو لأول وهلة؛ إذ يشمل الاعتمادات المخصصة للبعثات النشطة والاعتمادات المخصصة للبعثات غير النشطة ورصيد الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. ويبلغ الرصيد النقدي المتاح حالياً للبعثات الإثني عشر النشطة ٤١٩ مليون دولار وهو مبلغ ضئيل جداً. فاستناداً إلى النفقات التي تمت خلال الشهور الأخيرة، تقدر الاحتياجات الشهرية بمبلغ ١٢٠ مليون دولار وهي آخذة في الازدياد. ولذلك، فإن الرصيد النقدي المتاح لا يمثل سوى ثلاثة أشهر من السيولة الضرورية. وإضافة إلى ذلك، تتمتع بعض البعثات بوضع نقدي أفضل من غيرها. ففي حوزة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، على سبيل المثال، ثلث الأرصدة النقدية المتاحة للبعثات النشطة، بينما تفتقر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى مبالغ كافية للتزود بالخدمات وشراء السلع التي تحتاجها وسداد مدفوعات القوات وتكاليف المعدات. ونظراً لعدم السماح بالاقتراض فيما بين حسابات البعثات، ينبغي أن توجّل المدفوعات المتعلقة بالقوات والمعدات. ويبلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثات غير النشطة ٣٧٤ مليون دولار وهو عبارة عن أصول مجمدة. وهي أساساً مبالغ مخصصة لتسوية المطالبات المقدمة من البلدان المساهمة بمعدات مملوكة للوحدات، بعد التفاوض بشأنها ووضعها في شكلها النهائي وتأشير الأمر بالصرف عليها.

١٣ - ويبلغ رصيد الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام ١٨٠ مليون دولار. ويمثل هذا الصندوق آلية للتدفق النقدي تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة بسرعة

٩٧ مليون دولار، وإلا فإن ديونها ستصل إلى ٧٣٦ مليون دولار في نهاية العام.

١٧ - وسيبذل الأمين العام قصارى جهده لتجنب ارتفاع ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء، ولكنه لا يستطيع أن يلتزم التزاما باتا في هذا الشأن. وإذا ما كللت جهود الأمين العام بالنجاح، فقد يكون مستوى مديونية المنظمة أدنى المستويات المسجلة خلال السنوات الست الأخيرة. والهند هي أكبر دائني المنظمة بمبلغ ٨٠ مليون دولار، تليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا والأردن.

١٨ - ومضى يقول إن هذه الحالة تستدعي إبداء بعض الملاحظات. فالديون المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات تظل مرتفعة ويتعذر تخفيضها. وتعمل المنظمة، في المقام الأول، على احتواء المستوى الحالي للديون من خلال دفع التزامات السنة الحالية المتعلقة بالقوات والمعدات التي قدمتها الدول كاملة. وستعمل بعد ذلك على تقليص المستوى الحالي للديون بتسديد جزء من متأخراتها من المبالغ التي ترد إليها من الاشتراكات المتأخرة. بيد أن على المنظمة أن تحافظ على قدر كاف من السيولة النقدية.

١٩ - وخلص إلى القول بأن حالة السيولة النقدية العامة للمنظمة رهينة بثلاثة مؤشرات هي مبلغ الاشتراكات، والسيولة المتاحة، والديون المستحقة للدول الأعضاء. ونظرا لعدم الوثوق السائد من المبلغ الذي ستدفعه الولايات المتحدة للمنظمة بنهاية عام ٢٠٠٠، فإن التوقعات المتعلقة بحالة السيولة النقدية العامة (التي تشمل الميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام وميزانتي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين)، قد وضعت استنادا إلى الفرضيات الثلاث المذكورة أعلاه.

٢٠ - وحسب الفرضية الأولى (التي مفادها أن الولايات المتحدة ستدفع اشتراكها المقرر في الميزانية العادية كاملا)،

ودفع الديون الأقدم بمجرد سداد الاشتراكات المتأخرة. غير أن الشكوك تكتنف قدرة المنظمة على مواصلة تطبيق هذه السياسة. فالممارسة المتمثلة في عدم دفع المتأخرات يسمح بتوافر الاحتياطي اللازم لتلبية الاحتياجات الملحة لعمليات حفظ السلام. ويقدر ما ترتفع الموارد اللازمة لكفالة تشغيل البعثات، ترتفع المدفوعات المستحقة عن توفير خدمات الدعم المدني واستخدام القوات والمعدات. ليس ذلك فحسب، بل إن حجم الاشتراكات غير المسددة يرتفع أيضا للأسف، ولذلك تزداد ديون المنظمة أثناء العام.

١٦ - وقدم السيد نيوا صورة واقعية عن الحالة السائدة، قائلا إن مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات بلغ ٨٠٠ مليون دولار في بداية عام ٢٠٠٠. وأوضح أن المنظمة استطاعت خلال هذا العام تسديد مبلغ ٩١ مليون دولار عن التزامات مبرمة سنة ١٩٩٩، وبذلك سددت الديون المستحقة عليها كاملة خلال عام ١٩٩٩. كما استطاعت تسديد متأخرات بعد تحصيل مبلغ إجمالي قدره ٧١ مليون دولار في عام ١٩٩٩، كان مستحقا على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. غير أن الالتزامات المبرمة في عام ٢٠٠٠ تفوق وصيفاها في الماضي: ومن المنتظر أن تصل إلى ٣٦٥ مليون دولار. وتمت مدفوعات جزئية تتعلق بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات، بلغ مجموعها ٨٤ مليون دولار خلال السنة. ومن المتوقع أن تتم مدفوعات جديدة يبلغ مجموعها ٨٦ مليون دولار للبعثات النشطة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع دفع مبالغ أخرى قبل نهاية السنة. بيد أن هذه المبالغ لا يمكن أن تدفع إلا إذا تم تحصيل الاشتراكات المقررة لعام ٢٠٠٠ في وقت وجيز. ولهذا الغاية، فقد يلزم استخدام جزء من المتأخرات المستحقة عندما يتم سدادها. وللوفاء بالتزامات المنظمة كاملة للسنة الحالية، ينبغي عليها أن تتلقى مدفوعات قدرها

المحدد ودون أي شروط، مع الأخذ في الحسبان جواز استثناء الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية حقيقية من هذا الالتزام. ومن جهة أخرى، أفاد أن مجموعة الـ ٧٧ تطلب وضع حد للممارسة المتمثلة في تسديد الديون المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام في وقت متأخر لأن ذلك يزيد الأعباء المالية التي تثقل كاهل البلدان النامية. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تود أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً رسمياً عن الحالة المالية للمنظمة.

٢٣ - السيد ليفيت (فرنسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط وشرق أوروبا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي (بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا وهنغاريا) وقبرص ومالطة وهما بلدان مرتبطان بالاتحاد أيضاً، وليختنشتاين، وهو بلد عضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ومن بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية، قائلاً إن المبالغ المستحقة على الأمم المتحدة في الوقت الراهن تبلغ حوالي ٣ بلايين دولار، وهو ما يعادل نفقات التشغيل لسنة واحدة على وجه التقريب. وقد تضطر المنظمة مع هذا الوضع إلى اللجوء من جديد إلى ممارستين يستهجنهما الاتحاد الأوروبي وهما الاقتراض من اعتمادات حفظ السلام لتمويل عمليات الميزانية العادية والتأخر في دفع مستحقات البلدان المساهمة بقوات. ولذا، ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها وفقاً للميثاق.

٢٤ - وأكد أن الأزمة المالية تؤثر في البلدان المساهمة بقوات وفي البلدان المسددة لأقساطها في مواعيدها وفي المنظمة نفسها وتفيد البلدان التي تتمهل في دفع مستحقاتها، ولا سيما الولايات المتحدة التي كانت متأخراتها تمثل ٦٥ في المائة من المبالغ المستحقة للأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٩٩. لذا، على اللجنة الخامسة أن تتساءل كيف يمكن تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية، ولا سيما مكافحة الفقر وحفظ

سيبلغ مجموع الإيرادات النقدية ١,٣٤ بليون دولار، منها ٩٨٦ مليون دولار لعمليات حفظ السلام وللمحكمتين، و ٤٨ مليون دولار للميزانية العامة. ورغم أن المبلغ الإجمالي سيكون أقل من مستوى العام الماضي، فإن المنظمة ستكون قد تمكنت لعامين متتاليين من تفادي إجراء اقتطاعات من رصيد عمليات حفظ السلام لدعم الميزانية العادية. وحسب الفرضية الثانية (التي مفادها أن الولايات المتحدة لن تسدد مبلغ ١٠٠ مليون دولار)، سيبلغ مجموع الإيرادات ٩٣٤ مليون دولار. ولما كانت الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين تبلغ ٩٨٦ مليون دولار، فإن الميزانية العادية ستسجل عجزاً قدره ٥٢ مليون دولار وستضطر المنظمة إلى الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام. وحسب الفرضية الثالثة، وهي فرضية مستبعدة إلى حد كبير، (إذ يفترض عدم دفع الولايات المتحدة لأي قسط من نصيبها المقرر)، سيبلغ مجموع الإيرادات ٧٦٦ مليون دولار. وبما أنه ينبغي تخصيص ٩٨٦ مليون دولار لعمليات حفظ السلام والمحكمتين، فإن رصيد الميزانية العادية سيسجل عجزاً قدره ٢٢٠ مليون دولار وستنخفض الأموال النقدية إلى المستوى السابق الذي بلغته سنة ١٩٩٨.

٢١ - وأشار السيد نيوا، في الختام، إلى أن ما ذكره يُظهر حرص المنظمة على إدارة الأموال المتاحة على أفضل وجه. وأضاف أن قيمة المنظمة لا تقاس بمقياس النقد وحده بل بمدى مساهمتها في إحلال السلام وتحقيق التنمية أيضاً.

٢٢ - السيد أباتا (نيجيريا): قال، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن وزراء خارجية المجموعة قد أعربوا عن قلقهم، خلال اجتماعهم السنوي الأخير، من الصعوبات المالية المزمرة التي تعاني منها الأمم المتحدة والتي تعزى أساساً إلى تخلف بعض الدول الأعضاء عن تسديد اشتراكاتها المقررة ولا سيما الدولة صاحبة النصيب الأكبر. وذكر بأن الميثاق يلزم الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة في الوقت

تتطلع أيضا إلى تعديل جداول الأنصبة المقررة سواء بالنسبة للميزانية العادية أو لميزانية عمليات حفظ السلام.

٢٧ - وأضاف أنه ينبغي العدول عن سياسة عدم حدوث زيادة اسمية في الميزانية العادية للأمم المتحدة. فمستوى ميزانية المنظمة منخفض قياسا إلى مستوى عام ١٩٩٤-١٩٩٥، في وقت ارتفع فيه الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في العالم بحوالي ٢٠ في المائة. وأوضح أن اعتماد المنظمة على التبرعات المقدمة من بلدان قليلة جدا ما فتئ يزداد. وقال إن الترويج أعلنت، منذ وقت وجيز، زيادة أخرى في المساهمة التي تقدمها لمنظومة الأمم المتحدة لتمويل التنمية. وقد حان الوقت لتمويل المهام الأساسية للمنظمة من الميزانية العادية.

٢٨ - السيد دوس سانتوس (موزامبيق): أيد ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا وأعلن أن بلده يولي أهمية كبيرة جدا للحالة المالية للأمم المتحدة ليس لأنه مقتنع بمزايا التعاون متعدد الأطراف فحسب بل ولأنه يستفيد من أنشطة الأمم المتحدة. وذكّر بأن القادة أكدوا من جديد أثناء مؤتمر قمة الألفية عزمهم على تزويد الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة للاضطلاع بمهامها. ومن المقلق جدا أن تأخر المساهمين في دفع اشتراكاتهم، ولا سيما المساهم الرئيسي، يضطر المنظمة إلى الافتراض من الاعتمادات المخصصة لعمليات حفظ السلام، مع ما لذلك من عواقب على البلدان النامية المساهمة بقوات. وأشار ممثل موزامبيق إلى أن على جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة حسب الجداول التي حددها الجمعية العامة.

٢٩ - السيدة أراغاون (الفلبين): أيدت، باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا. وقالت إن الرابطة ترى أن المشاكل التي تتخبط فيها الأمم المتحدة تعزى أساسا إلى تخلف بعض الدول الأعضاء، ولا سيما المساهم الرئيسي، عن سداد

السلام، وهناك بلد مزدهر وعضو دائم في مجلس الأمن يتهرب من مسؤولياته وكيف تستقيم دعوة جميع البلدان إلى التحلي بروح المسؤولية، خلال المناقشات التي دارت بشأن جداول الأنصبة المقررة والمساهم الرئيسي يسلك سلوكا من هذا القبيل. وذكّر ممثل فرنسا بأن الاتحاد الأوروبي كان قد اقترح في عام ١٩٩٦ اعتماد مجموعة من التدابير التي ترمي، فيما ترمي إليه، إلى حث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة في مواعيدها.

٢٥ - وأردف قائلا إن المنظمة ينبغي لها أن تراعي، عند منح الصفقات وشغل الوظائف العليا، طريقة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها. وثمة حاليا ١٦ دولة عضوا تقع تحت طائلة المادة ١٩ وقد كان عددها ٥٢ دولة في بداية السنة وهناك العديد من الدول التي تدفع الحد الأدنى اللازم لتجنب العواقب. ولهذه التصرفات ضلع كبير في حدوث أزمة مالية. وأوضح أن المادة ١٩ لا تطبق بشكل صارم، إذ أن بوسع الدول الأعضاء أن لا تدفع اشتراكاتها خلال ثلاث سنوات متتالية دون أن تفقد حقها في التصويت. وقال في هذا الصدد، إن الاتحاد الأوروبي يود أن تراجع طريقة تطبيق المادة ١٩ رغم أنه يقر باستثناء الدول التي تبرر حالتها الاقتصادية ذلك.

٢٦ - السيد كولبي (النرويج): لاحظ أن الفارق بين الموارد المتاحة للمنظمة والمهام المناطة بها يزداد. وأوضح أن مجموع متأخرات الاشتراكات المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام يفوق الميزانية العادية السنوية للمنظمة. وقال إنه من المقلق بالنظر إلى أهمية حفظ السلام أن تظل الأمم المتحدة مدينة بليون دولار للدول المساهمة بقوات. وأضاف أنه من اللازم أن تدفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة كاملة في وقتها وأن تسدد متأخراتها. وفي هذا الصدد تؤيد النرويج اعتماد تدابير للتحفيز والردع، كما تؤيد تطبيق أحكام المادة ١٩ بقدر أكبر من الصرامة. وهي

شكر ماليزيا الأمم المتحدة على دفع قسط رابع من مساهمتها في عملية الأمم المتحدة في الصومال وتأمل أن تسدد المبلغ المتبقي عما قريب. وأضاف أن الوفد الماليزي يتطلع باهتمام كبير إلى النتائج التي ستسفر عنها أعمال لجنة الاشتراكات بشأن التدابير الكفيلة بتشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها كاملة، وأكد أن بلده سيؤيد نظام التحفيز والردع.

٣٣ - السيد هيز (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن ما يستنتج من الملاحظات التي أبدتها مختلف المتكلمين هو أنهم يسعون إلى تحقيق هدف واحد وهو إتاحة قاعدة مالية صلبة للأمم المتحدة تمكّنها من تنفيذ البرنامج الذي تم تحديده خلال مؤتمر قمة الألفية. وأوضح أن بلوغ هذا الهدف يهم الجميع إذ ينبغي حفز الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، التي يمر بعضها بأوضاع صعبة دون ريب، للوفاء بالتزاماتها المالية.

٣٤ - وقال إن الولايات المتحدة تؤيد مبدأ تسديد الأنصبة المقررة كاملة في ميقاتها دون أي شروط؛ بيد أن تسديد متأخراتها يخضع لشروط محددة في حقيقة الأمر. ومع ذلك، فإنها تعتزم تسديد متأخراتها كاملة للميزانية العادية وزيادة الأموال المتاحة لعمليات حفظ السلام بنسبة ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠١، وهو قرار تيسر اتخاذه بفضل التقارب بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ويود وفد الولايات المتحدة التعاون مع الوفود الأخرى لإيجاد حل واقعي وعادل لمشكلة الشروط المفروضة على تسديد المتأخرات.

٣٥ - وأضاف أن تأييد الولايات المتحدة لمراجعة السياسة الرامية إلى أن تكون الزيادة الاسمية صفرا أسوة بالنرويج سيكون رهنا بمدى إعادة تحديد الأمم المتحدة لأولوياتها وأهدافها. وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، ذكر الوفد بأن المخاوف قد أثّرت منذ عام ١٩٤٦ من أن يكون تركيز

أنصبتها المقررة. ومع أنها تؤيد تعديل جداول الأنصبة المقررة، فإنها تؤكد أن هذه الجداول لا صلة لها بالأزمة. وأوضحت أن البلدان الأعضاء في الرابطة تسدد أنصبتها المقررة كاملة رغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حاليا.

٣٠ - وقالت إن الخطر يكمن في لجوء المنظمة إلى الاقتراض من الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام وهي ممارسة تضر بالبلدان المساهمة بقوات وتؤدي إلى زيادة العبء المالي الواقع على كاهل البلدان النامية. وقالت إنه ينبغي معالجة هذا الوضع على سبيل الأولوية.

٣١ - السيد محمد كمال (ماليزيا): أيد البيان الذي أدلت به ممثلة الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وضم صوته إلى طلب نيجيريا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن الحالة المالية للمنظمة. ورغم أن الوفد الماليزي يدرك الصعوبات الحقيقية التي تواجهها بعض البلدان، فإنه يحث الدول القادرة على الوفاء بالتزاماتها، على غرار ماليزيا، التي دفعت نصيبها كاملا في ميقاته رغم ما تعانيه من مشاكل اقتصادية. وقال إن وفده مقتنع بأن المساهم الأكبر سيدفع كما فعل في عام ١٩٩٩ مبلغا كبيرا لتسديد جزء من متأخراته. وأضاف أن وفده يعتبر أن جداول الأنصبة المقررة آلية تسمح بتوزيع عبء نفقات المنظمة على الدول الأعضاء بصورة عادلة وليس لها أي دخل بالأزمة المالية التي تعزى إلى الدول الأعضاء وحدها. ولاحظ أن الحالة تتفاقم عندما يضع أحد البلدان شروطا لتسديد متأخراته.

٣٢ - وقال إن الاقتراع من الاعتمادات المخصصة لعمليات حفظ السلام يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبلدان النامية المساهمة بقوات. وأشار بإيجاد حل لهذه المشكلة على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، أعرب عن

١٠ سنوات، إذ يلاحظ أن نفقات الموظفين تمثل في الأمم المتحدة حوالي ٥٥ في المائة من الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، في حين تخصص منظمة مماثلة لها وهي منظمة التعاون والتنمية في أوروبا ٧٥ في المائة من ميزانيتها لإدارة شؤون الموظفين. واستنتج من هنا أنه من الواضح أنه ليس هناك أي ارتباط بين إصلاح المنظمة والأزمة المالية. وقال إن سغافورة تؤيد تأييدا تاما الإصلاحات التي يقوم بها الأمين العام بمعزل عن الحالة المالية للمنظمة.

٣٨ - وتكمن هذه المفارقة في صلب المنظمة نفسها: فثمة بلدان، منها البلد صاحب النصيب المقرر الأكبر، تريد من المنظمة أن تتمسك دوماً بمبدأ الزيادة الاسمية التي تعادل صفراً وتريد في الآن نفسه أن تظل نشطة بل وأن تواجه الأزمات الدولية. ويمكن الاستدلال في هذا الصدد بعمليات حفظ السلام التي تعتبر مهمة من المهام الأساسية للأمم المتحدة: فقد أيد قادة العالم، ولا سيما رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن خلال مؤتمر قمة الألفية تقرير الإبراهيمي، ولكن تنفيذ ما جاء فيه يتطلب تعزيز موارد إدارة عمليات حفظ السلام، التي تعتبر مركزاً حيوياً لتنسيق جميع أنشطة السلام. وتساءل كيف يمكن أن يتأتى ذلك دون الإحلال بمبدأ الزيادة الاسمية التي تساوي صفراً؟ وما هي الأنشطة التي ستؤخذ منها الموارد اللازمة؟ وهذه كلها أسئلة سياسية لا أسئلة مالية. وقال إن الأمم المتحدة لا تزال تتخبط في الأزمات المالية في حين أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر رواجاً من أي وقت مضى، وأن هناك بلداً يعتبر أقوى الاقتصادات وأغنى البلدان التي عرفتها البشرية. وختم قائلاً إن ذلك أمر يعوزه أي تفسير تقبله أبسط قواعد المنطق.

٣٩ - السيدة سون منتين (الصين): أعربت عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشادت بالبلدان التي تفي بالتزاماتها المالية كاملة إزاء المنظمة، ولا سيما البلدان التي تسدد أنصبتها المقررة

مسؤوليات تمويل المنظمة بين يدي دولة عضو واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول مصدراً للاضطراب ناهيك عن انتهاك مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء. ورأى أن الكثير من الدول ستدفع متأخراتها وأن المنظمة ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها إزاء الدول المساهمة بقوات، إذا كثفت جميع الدول الأعضاء جهودها لتكثيف الجداول. ومن جهة أخرى، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن بلده هو المتبرع الرئيسي وأنه قد زاد تبرعاته زيادة ملموسة إذ تبلغ حوالي ٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠.

٣٦ - السيد هو (سنغافورة): أعرب عن اندهاشه من المفارقة المتمثلة في أن الأمم المتحدة تستطيع أثناء مؤتمر القمة استقطاب ١٥٠ قائداً من قادة العالم الـ ١٨٩، الذين يتحكمون أو يديرون اقتصاداً عالمياً تفوق قيمته ٣٠ بليون دولار، ولا تستطيع أن تحصل منهم على ١,٢٥ بليون دولار تحتاجها لتمويل عملياتها العادية. بيد أن المشكلة ليست مالية بل هي سياسية: فمن الممكن تفهم وضع بعض البلدان الفقيرة التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها، لكن من الصعب فهم تخلف أغنى البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي عن تسديد المبالغ المستحقة عليه ومتأخراته كاملة في ميقاتها ودون أي شروط.

٣٧ - ومن المبررات التي تقدم في أغلب الأحيان أن الأمم المتحدة بيروقراطية متضخمة، ينبغي تخفيفها. بيد أن هذا المبرر واه لأن ملاك الأمانة العامة من الموظفين قد خفض منذ الثمانينات بأكثر من ١٥٠٠ موظف ليبلغ حالياً ٦٠٠ ٨ موظف. وأضاف بأن الأمم المتحدة حافظت على زيادة حقيقية تساوي صفراً خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٥ وعلى زيادة اسمية تساوي صفراً منذ عام ١٩٩٦، في الوقت الذي تتزايد فيه الأنشطة المقررة زيادة كبيرة. ورغم انخفاض ملاك الموظفين وارتفاع حجم العمل المطلوب إنجازها، لا بد من ملاحظة أن انتاجية المنظمة آخذة في الارتفاع منذ

٤٢ - وقال إن مسؤولين من الشعبة الإحصائية أكدوا، خلال المداولات التي أجرتها اللجنة الخامسة مؤخرا بشأن جدولي الاشتراكات، أن هذه الشعبة لم تتمكن من تلبية جميع احتياجات الدول الأعضاء نظرا لانعدام الموارد وأنه على اللجنة أن تقتصر على المعلومات التي سيكون بالإمكان تبليغها إياها وهذا هو حال غيرها من لجان المنظمة حيث تحرص الدول المتقدمة النمو كل الحرص على إدراج عبارة "في حدود الموارد المعتمدة" في القرارات ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الهامة. وقال إن هذا الحال مؤسف جدا، مضيفا أن الوفد الهندي مقتنع بأن الدول الأعضاء ستتمكن، إن تكاثفت جهودها لإصلاح المنظمة من جميع جوانبها، بما فيها الجانب المالي، من تلبية احتياجات القرن الجديد والألفية الجديدة. وسيكون كل حل يُعتمد رهنا بالتزام جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة ومتأخراتها كاملة في وقتها ودون شروط. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بما أعلنته الولايات المتحدة آملا أن تُدفع المبالغ التي وعدت بها حسب الجدول الزمني المحدد.

٤٣ - السيد فوجي (اليابان) والسيد فوكس (استراليا)، الذي تحدث أيضا باسم كندا ونيوزيلندا: أعربا عن أسفهما لعدم نشر تقرير مسبق يتضمن المعلومات التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بشأن الحالة المالية للمنظمة لتمكين الوفود من دراستها.

٤٤ - السيدة سيلوت (كوبا): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأيدت أيضا ملاحظات المتحدثين اللذين أعربا عن رغبتهما في الإحاطة مسبقا بالمعلومات المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال دونما تمييز في هذا الصدد.

٤٥ - وقالت إن ما يشغل بال كوبا هو زيادة متأخرات الدول، والديون المستحقة للدول المساهمة بقوات،

رغم ما تعانيه من صعوبات داخلية. واحتجت على الأعدار التي تقدمها بعض البلدان، ولا سيما المساهم الأكبر، الذي يحاول التذرع بتشريعه الداخلي لتبرير موقف يجعله يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن جدول الأنصبة المقررة لا يؤثر تأثيرا مباشرا في الحالة المالية للمنظمة، رغم أنه من الممكن التفكير في تكييفه ليتماشى مع قدرة البلدان على الدفع بصورة أفضل. ولكن هذا لا يعني بتاتا أن من حق هذه البلدان ألا تدفع اشتراكاتها المقررة كاملة في وقتها دون شروط، أو أن تراكم المتأخرات. وأوضحت أن الحالة المالية للأمم المتحدة قد أثرت سلبا على أنشطتها، إذ أجبرتها على تأجيل بعض أنشطتها أو إلغائها، وهو ما يقلق الصين، فالمنظمة لا يمكن لها الاضطلاع بمسؤولياتها إلا إذا كانت حالتها المالية ثابتة وجيدة ومستقرة.

٤٠ - السيد فايكو (الهند): أيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكد أن المتأخرات تبلغ ٢,١ بليون دولار في الوقت الذي تنظر فيه اللجنة الخامسة في هذا البند من جدول الأعمال وأن هناك ١٩ بلدا، منها الهند، يدين كل واحد منها للمنظمة بأكثر من ٢٠ مليون دولار. وثمة بلدان مساهمة بقوات لم تحصل بعد على مستحقاتها عن عمليات بدأت قبل أكثر من ٥ سنوات.

٤١ - وأكد أن الجهود الرامية إلى تحقيق مقترحات الأمين العام المتعلقة بإعادة هيكلة الأمانة العامة عن طريق اعتماد استراتيجية جديدة لإدارة الموارد البشرية، والتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، والخطة الرئيسية والاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيات المعلومات، التي تستحق تفكيراً ملياً من الدول الأعضاء، جهود قد تتقوض بشدة نظرا لجمود الميزانية وتزايد الطلب على الموارد المعتمدة، وبلوغ المتأخرات مستوى يقارب مستوى الميزانية العادية لفترة السنتين الجاريتين.

نهاية السنة، ووجود ديون مستحقة وغير مسددة للبلدان المساهمة بقوات ومبالغ غير مسددة لعمليات حفظ السلام. ولئن جاز الترحيب بوفاء ١٣١ بلدا بالتزاماتها المالية كاملة إزاء الأمم المتحدة، إلا أن خطر حدوث أزمة مماثلة لما حدث عام ١٩٩٥ لا يزال ماثلا (إذ لم يسدد المساهم الأكبر عندئذ سوى ٤٨ في المائة من المبالغ المستحقة عليه). وأكد أن الجزائر تؤيد مبدأ إعطاء الأولوية لتخصيص المبالغ المحصلة لتسديد المتأخرات المستحقة لدفع مستحقات البلدان المساهمة بقوات. وأعرب السيد بوحدو أيضا عن تأييده طلب ممثل كوبا بتوزيع التقارير الصادرة عن الحالة المالية على البلدان في وقت مبكر يمكنها من دراستها.

٤٩ - السيدة آرثيشيني (إيطاليا): أعربت عن اندهاشها من الأرقام التي أوردها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في عرضه لأن بلدها قد سدد الاشتراكات المستحقة عليه في وقتها باستثناء قرابة ٣٠٠٠ دولار.

٥٠ - السيد كونور (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): أوضح أن البيان الذي يدي به كل عام أمام اللجنة الخامسة بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة والذي يورد فيه آخر الأرقام المتاحة يليه دائما تقرير رسمي يصدر بعد بضعة أسابيع عن هذا الموضوع. وأكد أنه مستعد دائما لتوضيح ما ينبغي توضيحه بعد أن تنظر فيه الدول الأعضاء. وردا على الأسئلة التي طرحها وفدا الأرجنتين وإيطاليا، أشار إلى أنه يرجح أن تكون الفروق بين الأرقام المتاحة لديهما وأرقام الأمم المتحدة ناتجة عن استناد عرضه إلى أرقام تم حصرها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في حين يمكن أن تتوفر لدى البعثات معلومات أخرى. وأكد استعداده لمراجعة هذه الأرقام مع هذين الوفدين. وردا على سؤال طرحه وفد ماليزيا، قال السيد كونور إنه لم يلاحظ منذ خمس سنوات سوى تغيرات طفيفة في المبلغ الإجمالي لمستحقات الدول

والاشتراكات غير المسددة لميزانية المحكمتين. وأوضحت أنه ليست هناك أي فرضية من الفرضيات الثلاث المتعلقة بالحالة النقدية تدعو إلى التفاؤل، فأفضلها تستوجب الحذر والحيطه.

٤٦ - وترى كوبا، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول، أن السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية هو أن المساهم الأكبر لا يسدد المبالغ المستحقة عليه. وهناك عوامل أخرى تؤثر على هذه الحالة: فمبدأ الزيادة الاسمية التي تعادل صفرا يجعل من الصعب على المنظمة أن تنفذ الأنشطة المطلوبة منها. ورغم وضع العديد من التدابير لإصلاح الوضع، فقد تبين انعدام الضمانات بتحسين الحالة المالية ولا شيء يضمن إصحاح الحالة المالية أو الحالة النقدية للمنظمة حتى ولو تم تعديل جداول الاشتراكات. وأفادت أخيرا أنه من المفارقة المطالبة بزيادة الموارد المتاحة لإدارة عمليات حفظ السلام مع الإبقاء في الوقت ذاته على مبدأ الزيادة الاسمية التي تعادل صفرا. واستخلصت أن الأسئلة أكثر من الأجوبة، وقالت إن هذا يظهر ضعف روح المسؤولية التي يبديها البعض إزاء الأمم المتحدة. وأضافت أن كوبا تأمل أن تنظر اللجنة الخامسة والجمعية العامة في هذه المسألة بالقدر الكافي من العناية وأن يكون المستقبل مدعاة إلى قدر أكبر من التفاؤل.

٤٧ - الأنسة موغليا (الأرجنتين): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا وأشارت إلى أن بلدها قد دفع ٢٦٠٦٠٠٠ دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر وأن المبالغ التي لا يزال يدين بها أقل من المبلغ الوارد في الرسوم البيانية المرفقة بعرض السيد كونور.

٤٨ - السيد بوحدو (الجزائر): أيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الجوانب الثلاث التي استرعت انتباهه على الخصوص في البيانات التي قدمها وكيل الأمين العام هي احتمال تسجيل الميزانية العادية رصيذا سالبا، واللجوء إلى الاقتراض فيما بين الحسابات قبل

٥٣ - السيد ديمير (تركيا): ذكر بأن وفده يولي أهمية كبرى لإصلاح نظام الشراء. وأوضح أنه يؤيد ملاحظات اللجنة الاستشارية (A/55/458) ويستحسن إلى حد بعيد المبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة والتي ذكرها الأمين العام في تقريره عن إصلاح نظام الشراء (A/55/127). غير أن وفده لا يفهم كيف استطاع الأمين العام أن يؤكد في الفقرة ١٠ أن تلاوة المعلومات المتعلقة بالأسعار بالنسبة لطلبات تقديم العروض، حيث لا يكون السعر العنصر المحدد الوحيد، يؤدي إلى تأخير في عملية الشراء. ويرى على النقيض من ذلك أن إعلان الأسعار في هذا السياق أمر لا غنى عنه لكفالة الشفافية. وأوضح أن استغناء بعض الصناديق والبرامج عن هذا الإجراء ليس مبررا للحدو حذوها.

٥٤ - وأردف قائلاً إن وفد بلده يحيط علماً بارتياح بالتقدم الكبير الذي أحرزته شعبة المشتريات على نحو ما أكدته أمس وكيل الأمين العام لخدمات الدعم المركزية. وقال إن الوقت قد حان لتكون نبراساً في مجال الشفافية تقتدي به الصناديق والبرامج الأخرى. وسيطلب الوفد مزيداً من التفاصيل عن هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية.

٥٥ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): أشاد بتحسين الممارسات المتبعة في مجال الشراء. وقال إنه يدرك أن الأمانة العامة اتخذت تدابير لزيادة فرص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الحصول على الصفقات. وفيما يتعلق بمراجعة النظام المالي وقواعد الإدارة المالية قال إن وفده يؤيد، من حيث المبدأ، أي إجراء يرمي إلى زيادة فعالية وكفاءة آليات الشراء التي تعتمدها الأمم المتحدة. وأعرب عن أمله في أن يقدم الأمين العام مزيداً من التوضيحات إلى اللجنة الخامسة حتى يتسنى لها وضع التوصيات اللازمة وعرضها على الجمعية العامة.

الأعضاء وبأننا على أي حال أمام مبلغ "يتعذر تخفيضه" يتراوح ما بين ٨٠٠ و ٩٠٠ مليون دولار.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

إصلاح نظام الشراء (A/55/127، و A/54/458، و A/54/866 و A/55/458)

ممارسات الأمم المتحدة في مجال الاستعانة بالمصادر الخارجية (A/55/301، و A/55/479)

٥١ - السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي): أشاد بالنتائج الملموسة التي تحققت بإصلاح نظام الشراء وأيد اللجنة الاستشارية في إشادتها بالتقدم المحرز في مجالات تعزيز الشفافية وإجراءات الترشيد وتوسيع القاعدة الجغرافية لنظام الشراء. وقال إن الاتحاد الروسي، أسوة باللجنة الاستشارية (A/55/458، الفقرة ٢)، يحث الأمين العام على أن يضمّن تقاريره اللاحقة معلومات عن المبادرات المتخذة وعن المجالات التي يمكن أن تدخل عليها تحسينات أخرى. وأضاف أن بلده يتوقع من الأمانة العامة أن تقدم معلومات تكميلية عن هذا الموضوع خلال المشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند.

٥٢ - ومن جهة أخرى، أعرب عن اندهاشه من إيراد البيانات في تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة لتحسين أنشطة الشراء في الميدان (A/54/866) بإيجاز كبير جداً في حين أن لجنة مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أشارا مراراً وتكراراً إلى المشاكل الحقيقية التي تثيرها هذه الأنشطة وأعرب عن أمله في أن تحلل هذه المشاكل مستقبلاً تحليلاً أكثر عمقا في تقارير الأمين العام التي ينبغي أن تتضمن أيضاً خطة ملموسة لمعالجتها.

٥٩ - وفيما يتعلق بالممارسات المتبعة في مجال الاستعانة بالمصادر الخارجية، قال إن وفد المكسيك يطلب، أسوة باللجنة الاستشارية (A/55/479) توضيحات عن مدى تطبيق المعايير التي أوردتها الأمين العام في الوثيقة A/55/301.

٦٠ - السيد فايكو (الهند): أشاد بالجهود التي بُذلت ولا سيما إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لتعزيز شفافية عمليات الشراء.

٦١ - السيد نيوا (وكيل الأمين العام لخدمات الدعم المركزية): قال رداً على الملاحظات التي أبدتها وفد الاتحاد الروسي بشأن التقارير اللاحقة للأمين العام إن الأمانة العامة، حرصاً منها على معالجة جميع القضايا التي تطرحها اللجنة الخامسة، قد أعدت تقريراً يصف حالة المنظمة أكثر مما يقدم التدابير المرتقبة. وأوضح أن التقارير المقبلة ستشير إلى التدابير التي تعتمده الأمانة العامة اتخاذها لتعزيز فعالية عمليات الشراء. وستدرج هذه التدابير في المرحلة الثانية من الإصلاح التي نحن مقبلون عليها إذ أن معظم الإصلاحات قد تم الآن.

٦٢ - وأكد السيد نيوا أنه سيحيل الملاحظات التي أبدتها وفد الاتحاد الروسي بشأن التقرير A/54/866 إلى إدارة عمليات حفظ السلام. وذكر بأن هذا التقرير قد أعد بناءً على طلب الجمعية العامة على إثر ملاحظة بعض المشاكل في إحدى البعثات. وأعرب في هذا الصدد عن اقتناعه بأهمية التدريب سواء في المقر أو في الميدان وبفائدة تعزيز التوثيق. وأوضح أنه سيتعاون بصورة وثيقة مع إدارة عمليات حفظ السلام في مجال التدريب.

٦٣ - وردا على السؤال الذي طرحه الوفد التركي، أوضح السيد نيوا أن الأمانة العامة شديدة التمسك بالشفافية وليس أدل على ذلك من نشرها معلومات عن جميع الصفقات المبرمة على شبكة الإنترنت. وقال إن مسألة إعلان الأسعار مرتبطة بإصلاح قواعد الإدارة المالية في مجال الشراء وهو

٥٦ - وأضاف أن وفد بلده يدرك الأهمية التي يكتسبها التقييم لضمان حسن أداء نظام الشراء ولذلك، فهو يود أن يطلب إلى الأمانة العامة أن تعد آلية تسمح بالتأكد من فعالية وكفاءة هذه الوسيلة. وختم قائلاً إن وفد بلده يود أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتوجيه طلب إلى الأمين العام ليعود إلى هذا الموضوع ويقدم إليها تقريراً مفصلاً وواضحاً عن المشاكل المتعلقة بالشراء في إطار عمليات حفظ السلام وذلك اقتناعاً منه بالفائدة التي ترجى من هذه العملية.

٥٧ - السيد هيريرا (المكسيك): قال إن أعمال الندوة التي نظمتها مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في مكسيكو، بمشاركة ممثلي المؤسسات الخاصة وممثلي خدمات المشتريات في وكالات الأمم المتحدة، قد كللت بالنجاح. فقد سمحت بإدراج عدد أكبر من المؤسسات المكسيكية في قائمة موردي الأمم المتحدة. وأضاف أن مثل هذه الحلقة الدراسية تكفل قدراً أكبر من الشفافية في أنشطة الشراء وتوزيعاً جغرافياً أفضل للموردين. وفضلاً عن ذلك، فإن صفحة استقبال الشعبة على شبكة الإنترنت تيسر الاتصال بالموردين ونشر طلبات العروض.

٥٨ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن إصلاح نظام الشراء (A/55/127)، قال إن الوفد المكسيكي يشيد بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه ملاحظاً أن الأمر يتعلق بوضع نظام لتقييم مدى فعالية عملية الشراء. وأعرب عن تأييده للاستنتاجات والتوصيات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/55/458)، ولا سيما ما يتعلق منها بأنشطة التدريب التي ينبغي أن يقوم بها موظفو شعبة المشتريات حتى يستفيد موظفو الميدان من التحسينات التي أدخلتها الشعبة على أساليبها وحتى تسوى بعض المشاكل التي أشار إليها الأمين العام في تقريره (A/54/866).

إصلاح سيتجاوز مستوى الاستكمال البسيط وسيهدف إلى تحقيق جملة أمور منها إدراج مبدأ العلاقة بين الجودة والسعي في النظام الداخلي، مما يعني، بعبارة أخرى، أن السعي لن يظل هو العنصر الأساسي. وقد سبق أن أخذ بهذا الأسلوب صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأكد أن الأمانة العامة تعول على الدول الأعضاء لتبين لها الطريقة التي ينبغي اتباعها.

٦٤ - وفيما يتعلق بتقييم الخدمات، أوضح السيد نيوا أن الخلاصة التي تم التوصل إليها هي أنه من الصعب جدا تحديد مؤشرات تعطي صورة موضوعية عن فعالية شعبة المشتريات. ويرى أن نظام متابعة طلبات اللوازم والسلع أو الخدمات على الشبكة الداخلية هو أفضل وسيلة للتقييم لكنه يحتاج إلى بعض الوقت حتى يظهر نجاعته. وفيما يتعلق بمسألة التدريب الهامة جدا التي أثارها ممثل المكسيك، أوضح السيد نيوا أن هذا المجال سيكون مجالاً تتعاون فيه شعبة المشتريات تعاوناً وثيقاً مع إدارة عمليات حفظ السلام. لكنه ذكر بأن الموارد التي يمكن أن ترصدها الشعبة للتدريب قليلة نسبياً نظراً لعبء العمل الملقى على عاتقها.

٦٥ - وردا على سؤال طرحته لاحقا ممثلة الفلبين، قال السيد نيوا إن العقود المبرمة مع الموردين تنص على دفع المستحقات في غضون ٣٠ يوماً ولكن قد يحدث ألا تسدد الأمم المتحدة ما عليها إلا في غضون ٦٠ يوماً.

٦٦ - الرئيس: قال إن اللجنة تكون قد اختتمت، في حالة عدم إبداء أي ملاحظات أخرى، مناقشتها العامة بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال وستواصل نظرها في هذه المسألة في إطار المشاورات غير الرسمية.

٦٧ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.